الأطفال المتخلى عنهم

هل تقف الديانة عائقا أمام تبني الأطفال المغاربة المتخلى عنهم؟

بقرارمن مصطفى الرميد وزير العدل والحريات، تم منع كفالة الأطفال المهملين من طرف الأجانب. يحرم الأطفال المتخلى عنهم من الحنان والتوازن النفسي الذي تقدمه العائلة، خاصة بعد الأرقام المخيفة التي كشف عنها تقرير مؤسسة إنصاف، الذي يكشف أن الأطفال المتخلى عنهم يعيشون وضعية اجتماعية ونفسية متدهورة. ف 5 في المائة من الأطفال المتخلى عنهم يفارق الحياة، و30 في المائة منهم تحتويهم المراكز الاجتماعية، في حين 80 في المائة يظل مصيره مجهولا.

سعاد شاغل/ ت: القراشي

فاطمة أم عازبة لم يتجاوز عمرها العشرين سنة. فتحت قلبها للحديث عن معاناة دامت لأكثر من ثلاث سنوات كانت تسرد قصتها بارتباك ومرارة. غادرت منزلها العائلي بمدينة آسفي، بعد حملها من علاقة غير شرعية، لتستقر بالدار البيضاء. البؤس يرسم خطوطه على وجهها الشاحب، تصارع الزمن للحصول على قوت يومها. تتكبد بمفردها عناء تربية صغيرتها. للتخلص من العبء الجاثم على كاهلها، تقبلت فكرة كفالة ابنتها لأم أخرى.

إقبال بعض الأسر الأجنبية على تبني الأطفال المتخلى عنهم، قوى عزيمتها، فتقبلت فكرة تبنى أسرة أجنبية لطفلتها، طمعا في حياة أفضل لصغيرتها.

في تلك الصبيحة بينما هي منهمكة في العمل، جاء الاتصال من صديقتها. سيدة فرنسية ترغب في كفالة صغيرتها، اختلطت الفرحة بالدموع. مشاعر عديدة خالجتها في تلك اللحظة. امتزج الخوف بالقلق والتوتر. ترددت كثيرا قبل الموافقة. تطلب الأمر مفاوضات عسيرة وطويلة. كان لصديقتها الدور الكبير في تذليل الصعاب والمخاوف. بعدما التقت فاطمة بالأم الكفيلة. أحست بالأمان. كان حديث «جوسلين» صريحا بث في قلبها الشعور بالطمأنينة. تبدد خوفها حين وعدتها الأم الكفيلة باستمرار جسر التواصل بينهما. فجوسلين حسب ما دار من اتفاق بينهما ستحرص على مدها بكل أخبار الصغيرة.

بعد أسبوعين من المفاوضات، لم تتردد فاطمة ووقعت قرار التخلي عن صغيرتها مقابل مبلغ 50 ألف درهم. توثيق عقد الكفالة أنجز من طرف عدل بعيدا عن الكفالة القضائية. لم تمض إلا شهور على سفر الصغيرة حتى انقطعت الأخبار. حاولت فاطمة بكل الوسائل الاتصال بجوسلين لكن دون جدوى. فاطمة لم يبق لها سوى صور الصغيرة وبعض ذكريات محفورة بذاكرتها، تسترجعها كلما ألح عليها الشوق. حالة من حالات التوثيق العدلي لا ترصدها أعين السلطات، تفسح المجال أمام تهريب الأطفال المتخلى عنهم كما تؤكد رئيسة جمعية أسرتي فاطمة الزهراء العلمي.

○ المغاربة لا يقبلون على الكفالة

مازالت الأسر المغربية لا تقبل على كفالة و77 أجنبيا ضمنهم 4 غير معتنقين للإسلام»، تكفلوا ب 1934 مكفولا منهم 844 ذكورا و1090 إناثا، وأظهرت المعطيات أن 938 مكفولا هم أطفال في عمر أقل من 4 سنوات، بينما 221 مكفولا تتراوح أعمارهم من 5 إلى 8 سنوات، و 675 مكفولا من 9 إلى 18 سنة.

بالنسبة للأطفال المهملين، أظهرت إحصائيات 3 سنوات أن 6408 كافلا (5780 مغربيا 628 أجنبيا من بينهم 8 غير معتنقين للإسلام)، تكفلوا ب 4020 طفلا، منهم 2080 ذكورا و 2040 إناثا، وأضافت المعطيات إلى أن 3582 من الأطفال المهملين المتكفل بهم في سن أقل من 4سنوات، بينما 244 طفلا أعمارهم من 5 إلى 9 سنوات، فيما 194 مكفولا أعمارهم من 9 إلى 18 سنة.

في ظل هذه المعطيات، مرسوم منع كفالة الأجانب الذي أصدره وزير العدل والحريات يجعل أوجاع الأطفال المهملين كثيرة، تبدأ بالتخلي وتتواصل مع الاعتداء الجنسي والجسدي. بدعوى أن الأسر الأجنبية حين تصطحب الطفل المغربي، تنهي صلة هذا الطفل بالمغرب، ويصبح تحت رغبة المتكفلين الجدد، الذين يتصرفون، بكل حرية، سواء على مستوى تلقينه العقيدة أو استغلاله دون حسيب أو رقيب. أمر تدركه جيدا رئيسة الجمعية التي تؤكد أن الوضع يتعلق بالكفالة العدلية، أما فيما يخص القضائية، فيسجل الأطفال على أنهم مواطنون مغاربة يحق للسفارات المغربية في الدول الأجنبية حمايتهم مما يمكن أن يلحق بهم أو بعقيدتهم.

إقبال بعض الأسر الأجنبية على تبني الأطفال المتخلى عنهم، قوى عزيمتها، فتقبلت فكرة تبنى أسرة أجنبية لطفلتها، طمعا في حياة أفضل لصغيرتها.

○ إسلام العقيدة أم إسلام الوثائق؟

مريم مغربية مقيمة بفرنسا، حين ارتبطت بزوجها سنة 2009 لم تكن تعلم أنه اعتنق الإسلام قبل ذلك بخمس سنوات. كانت تأمل أن ترزق بطفل من صلبها، لكن الأقدار لم تحقق لها الحلم. تمكنت من إقناع زوجها بالتكفل بطفل من بني جلدتها. حينئذ لم يتردد الزوج وانطلقا في إنجاز إجراءات الكفالة.

مشوار طويل انطلق من فرنسا وامتد إلى المغرب. بدأ بسلسلة اختبارات نفسية واجتماعية عديدة. في فرنسا خضعا لجلسات استماع طويلة، اختبرت خلالها الأخصائية الاجتماعية قدرتهما واستعدادهما لتبني طفل مهمل. اجتاز الزوجان عقبة التحليل النفسي بنجاح. حينها أدركت مريم أنها اقتربت من المبتغى. حلت مريم وزوجها بالمغرب واتبعا مسطرة الكفالة.

في أول جلسة استقبلا من طرف القاضي. لم تعتقد لحظتها أن حياتها ستنقلب رأسا على عقب. حين بدأ القاضي يمطرها بالأسئلة، أدركت أن باب الحضانة قد أغلق في وجهها. كان قول القاضي «انت بعد ما كتعرفيش تكلمي بالعربية» قد زرع فيها التوتر والقلق. لتتساءل مريم بلكنتها الفرنسية «الآلاف من المغاربة داخل الوطن لا يتحدثون سوى باللغة الفرنسية كما أن مغاربة المهجر لا يتحدثون لغة عربية جيدة، هل هو سبب كاف لرفض التبني».

قبل الجلسة وكما تشترط الإجراءات، أنجز زوج مريم وثيقة مصادق عليها من طرف مصالح المندوبية الجهوية للأوقاف، تؤكد اعتناق الكافل للإسلام. لكن المفاجأة الكبيرة حين اكتشف محامي الأسرة يوسف عبد القوي أن سبب الرفض يعود إلى عدم توفر الأسرة على إقامة دائمة بالمغرب، ليتساءل باستغراب «قرار منع كفالة الأجانب يستثني المغاربة المقيمين بالخارج ؟» يسترسل المحامي موضحا « لقد أدلينا للقاضي بشهادة للسكنى تثبت أن والد مريم يقيم بمدينة أحفير » أدلة يصر المحامي على أنها كافية كي يمنح القضاء الكفالة لمريم. منشور وزير العدل والحريات القاضي باشتراط أن يكون من يتقدم لكفالة طفل مغربي مقيما في المغرب. شرط يضيع الفرصة على آلاف الأطفال الذين يعيشون حياة صعبة في الملاجئ والمراكز، والذين يمكن أن تتحسن حياتهم في حالة كفالتهم من قبل أسرة مسلمة مقيمة خارج المغرب، تتعهد برعايتهم وتنشئتهم تنشئة إسلامية. ترى فاطمة الزهراء العلوي رئيسة الجمعية المغربية للآباء بالكفالة في صعوبة متابعة الأسرة المقيمة في الخارج «حق أريد به باطل». فتفعيل آليات المراقبة والتتبع من واجب السلطات من خلال السفارات والقنصليات المغربية في الخارج.

○ حرمان الأطفال من حياة ثانية

فاطمة الزهراء العلوي اعتبرت رد مصطفى الرميد وزير العدل والحريات بخصوص كفالة الطفل المهمل أمام مجلس النواب »ما حنو عليه والديه يحن عليه البراني« مجرد هاجس فقط. رفض منح كفالة هؤلاء الأطفال للأجانب المقيمين خارج التراب الوطني، بسبب تعذر مواكبة حالتهم الاجتماعية، ومدى التزام الأسرة الحاضنة بالشروط المطلوبة في هذا الشأن، والواردة في المادة التاسعة من القانون 10.51، وفشل الحكومة في تفعيل آليات المراقبة والتتبع.

الواقع الذي رصدته وزارة العدل والحريات من خلال تتبعها تطبيق القانون رقم15.01 المتعلق بكفالة الأطفال المهملين، أظهر أن هناك بعض الممارسات التي أصبحت تحد من الأهداف التي سن من أجلها هذا القانون، خاصة فيما يتعلق بطلبات الكفالة المقدمة من قبل أشخاص أجانب، والقدرة على تنشئة المكفول تنشئة إسلامية. فالقانون 15.01، حسب فاطمة الزهراء العلوي يؤكد أن الأشخاص الأجانب الذين يقدمون على كفالة الطفل، يجب أن يكونوا مسلمين، خاصة الأم التي يشترط فيها أن تكون مسلمة. لتتساءل باستغراب لماذا إذن الخوف من «التنصير » الذي لا يستند على معطيات وإحصاءات دقيقة ومضبوطة.

قرار الوزير بوقف كفالة الأجانب، سيحرم هؤلاء الأطفال من الحنان والتوازن النفسي الذي تقدمه العائلة، خاصة بعد الأرقام المخيفة التي كشف عنها تقرير مؤسسة إنصاف، والذي